



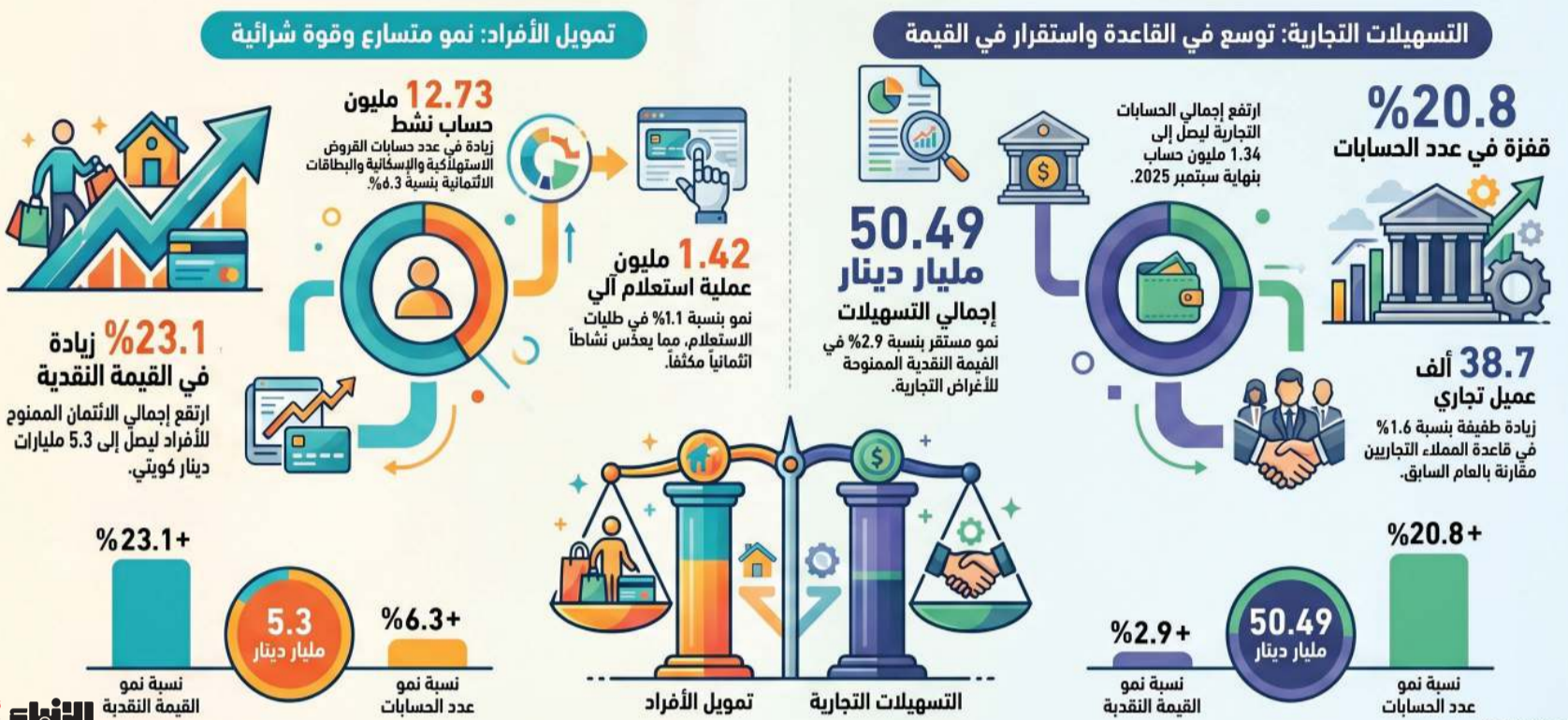
5,3 مليارات دينار قروض بنكية ممنوحة لأفراد.. و50,49 ملياراً تسهيلات تجارية بنهاية سبتمبر 2025

# 101,39 ألف تقرير ائتماني لمقترضين بعام.. و1,42 مليون استعلام آلي

الاستعلام الآلي عن عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية بنسبة 12,1% لتصل إلى 22,9 ألف عملية بنهاية سبتمبر 2025 مقارنة مع 20,42 ألف عملية استعلام بنهاية سبتمبر 2024. وترجع إجمالي عدد تقارير المعلومات الائتمانية لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية بنسبة 2,8% لتصل إلى تقريراً ائتمانياً قريباً بنهاية سبتمبر 2025 مقارنة مع 431 تقريراً بنهاية سبتمبر 2024. وزاد عدد عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية بنسبة 1,6% لتصل إلى 38,713 ألف عميل بنهاية سبتمبر 2025 مقارنة مع 38,105 ألف عميل بنهاية سبتمبر 2024.

وزاد إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية المنوحة لأغراض تجارية للحسابات المفتوحة فقط بنسبة 2,9% لتصل إلى 50,49 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025 مقارنة مع 49,063 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2024. وأظهرت بيانات محفظة الدفع الآجل، بلوغ عدد حسابات المحفظة 21,625 ألف حساب، بينما بلغ عدد الاستعلامات الآلية عن عملاء الدفع الآجل 92,614 ألف استعلام، فيما بلغ عدد عملاء محفظة الدفع الآجل 14,759 ألف عميل، فيما بلغ إجمالي قيمة المنوحة الدفع الآجل للحسابات المفتوحة فقط 2,156 مليون دينار.

## تطور المشهد الائتماني في الكويت: نمو قوي للأفراد واستقرار تجاري (2025-2024)



بنهاية سبتمبر 2024، وبلغ إجمالي عدد حسابات القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية الجديدة للأفراد خلال العام المنتهي في سبتمبر 2025 نحو 653,625 ألف حساب بزيادة 7% مقارنة مع 610,738 آلاف حساب بنسبة 9,5%.

وزاد إجمالي عدد البيانات الفردية للعملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية بنسبة 6,3% ليصل إلى 1,867 مليون فرد بنهاية سبتمبر 2025 مقارنة مع 1,756 مليون فرد بنهاية سبتمبر 2024.

حساب بنهاية سبتمبر 2024، ارتفع عدد عمليات الاستعلام الآلي عن العملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية بنسبة 9,1% بنحو 119,025 ألف عملية لتصل إلى 1,42 مليون عملية استعلام بنهاية سبتمبر 2025.

كشفت أحدث البيانات عن الوضع الائتماني للأفراد والشركات في الكويت، عن اتجاه متصاعد نحو تعميق استخدام البيانات الائتمانية في السوق الكويتي، مع نمو واضح في تمويل الأفراد بوتيرة تفوق القطاع التجاري، وهو ما قد يعكس تغيراً في أولويات الإقراض لدى المؤسسات المالية، بالتوازي مع تشديد أدوات تقييم المخاطر.

وارتفع عدد المشتركين في خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء بنسبة 12% من 75 مشترك بنهاية سبتمبر 2024 إلى 84 مشتركاً بنهاية سبتمبر 2025، كما زاد إجمالي عدد مستخدمي النظام الآلي للشركة بنسبة 13,4% بما عدده 479 مستخدماً جديداً ليصل عددهم في نهاية سبتمبر 2025 إلى 4046 مستخدماً مقارنة بـ 3567 مستخدماً في نهاية سبتمبر 2024.

تأسيس 20,45 ألف شركة للأشخاص.. وإصدار 40,52 ألف ترخيص

## «التجارة»: أكثر من 69 ألف معاملة تراخيص عبر مركز الكويت للأعمال في 2025



تصدرتها معاملات تجديد التراخيص بواقع 511 معاملة لتلتها معاملات إصدار ترخيص جديد بعدد 40 معاملة ثم إلغاء التراخيص بواقع 242 معاملة. ولفتت الوزارة إلى أن التوزيع القطاعي للتراخيص للشخص الطبيعي أظهر تصدر أنشطة التجارة العامة والخدمات المرتبطة بها بعدد 1163 ترخيصاً لتلتها أنشطة خدمات الصيانة والإصلاح والخدمات المرتبطة بها بواقع 274 ترخيصاً ثم أنشطة الإقامة والطعام بعدد 240 ترخيصاً. وبينت أن الأنشطة الصناعية مثل المسوحات والمبوسات سجلت 236 ترخيصاً، فيما توزعت بقية التراخيص على أنشطة النقل والتخزين والمقاولات والأنشطة العقارية والإيجارية والمهنية والتقنية بنسب متفاوتة. وتيرة تأسيس الأعمال وتبسيط الإجراءات الحكومية بما يدعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويواكب توجهات الدولة نحو تنويع مصادر الدخل.

تقرير الأداء السنوي لعام 2025 أظهر تنفيذ أكثر من 69 ألف معاملة تراخيص عبر مركز الكويت للأعمال بما يعكس تنامي النشاط الاقتصادي وتوسع وتيرة إنجاز المعاملات. وأوضح «التجارة»، في بيان، أن مركز الكويت للأعمال سجل تأسيس 20452 شركة للتأسيس بعد اعتماد الطلبات، كما بلغ إجمالي التراخيص الصادرة 40521 ترخيصاً، مضيفة أن نشاط تأسيس تراخيص الأعمال الحرة شهد تأسيس 7623 شركة، فيما بلغ عدد التراخيص الصادرة لهذا النشاط 7678 ترخيصاً بما يعكس توسع نماذج العمل الحر وزيادة الإقبال عليه. وبينت الوزارة أن التراخيص الفردية - المؤسسات - سجلت 17207 معاملات بإجمالي رسوم بلغت 573,29 ألف دينار (1,74 مليون دولار) وتصدر تجديد التراخيص 5840 معاملة تلاه إصدار تراخيص لأنشطة تجارية بعدد 1064 معاملة ثم تغيير العنوان بواقع 2464 معاملة. وذكرت أن معاملات إلغاء التراخيص بلغت 3637 معاملة في حين سجلت معاملات التعديل على الأنشطة 789 معاملة والتغيير أو التعديل على الاسم التجاري 860 معاملة بما يعكس حركة مستمرة في تحديث أوضاع التراخيص. وأفادت بأن معاملات التنازل عن التراخيص توزعت بين 422 معاملة للأنشطة التجارية و163 معاملة للأنشطة الحرفية في حين لم تسجل معاملات للأنشطة الاستشارية، فيما سجلت معاملات إصدار دفاتر السمسرة 25 معاملة وتجديدها 132 معاملة. وأشارت إلى أن معاملات التراخيص للشخص الاعتباري بلغت 1286 معاملة بإجمالي رسوم 46,6 ألف دينار (نحو 142 ألف دولار).

## 331,3 مليون دينار تداولات العقار المحلي في أبريل الماضي



(كويتا): أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل أمس تداول عقود 433 عقاراً في البلاد بقيمة إجمالية بلغت حوالي 331,3 مليون دينار (نحو مليار دولار) خلال شهر أبريل الماضي. وذكرت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة، أن عقود العقار الخاص جاءت في الصدارة بـ 308 عقارات، بقيمة بلغت 131,2 مليون دينار (نحو 432,9 مليون دولار)، ثم العقار الاستثماري بـ 99 عقاراً بقيمة 112,1 مليون دينار (نحو 369,9 مليون دولار). وأوضحت الإحصائية أن تداولات العقود العقارية للقطاع التجاري بلغت 15 عقاراً بقيمة 34,9 مليون دينار (نحو 115 مليون دولار)، إضافة إلى تسجيل 6 عقود مخازن بقيمة 22,6 مليون دينار (نحو 74 مليون دولار)، وعقود (بكاكين) بقيمة 780 ألف دينار (نحو 2,5 مليون دولار)، ومثلها (مشاتل) بقيمة 29 مليون دينار (حوالي 95,7 مليون دولار). وعن توزيع تداولات العقود العقارية على المحافظات، أظهرت الإحصائية أن محافظة حولي جاءت في المركز الأول بعدد العقود المسجلة، بواقع 143 عقاراً لتلتها محافظة الأحمدية بـ 120 عقاراً، ثم الفرانجية بـ 47، محافظة العاصمة بـ 45 تليها الجهراء بـ 41 عقاراً، وأخيراً «مبارك الكبير» بـ 37 عقاراً.

## «صندوق المشروعات» يقيم المخاطر التشغيلية



للحزنة ولا تقبل عروضاً بدلية، وتتم الترسية بنظام أقل الأسعار، مع ضرورة أن تكون الكفالة صالحة طوال فترة سريان العطاء باسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق آخر، كشفت إحصائية أعدتها «الأنباء» عن أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة قام بطرح 28 فرصة استثمارية للمبادرات والراغبين في امتلاك مشاريعهم الخاصة بداية من مطلع العام الحالي بالمشاركة مع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وذلك من خلال مشاريع صغيرة كخباطة الملابس وتقديم المكولات الخفيفة والصالون الخاص بالأطفال وتقديم العناصر والمطربات وبيع الزهور والورود والنباتات. وقد تمت مشاركة ما يصل إلى 11 جمعية تعاونية طرحت بعض الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

أعلن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طرح ممارسة بشأن خدمات استشارية لتقييم مخاطر المشروعات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة والتي قام الصندوق بتشرها في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» الصادر يوم الأحد.

وأوضح الصندوق أن الحصول على وثائق الممارسة متاح من مقر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد تقديم كتاب تفويض بشراء الوثائق ونسخة من ترخيص وأوراق الشركة، وتقديم ما ثبتت عمل الشركة الممارسة في مجال الممارسة. وحدد الصندوق تاريخ طرح الممارسة في 3 مايو 2026، على أن يكون آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الأحد الموافق 25 مايو 2026، كما تقرر عقد الاجتماع التمهيدي يوم الأربعاء الموافق 13 مايو 2026 في تمام الساعة 11 صباحاً بمقر الصندوق بمنطقة المنصورية، على أن يتم تسليم جميع الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالممارسة كتابةً بعد أقصي بتاريخ 18 مايو 2026. وبين الصندوق أن قيمة كراسة الممارسة تبلغ 50 ديناراً، ويتم دفع المقابل النقدي عبر وسائل الدفع الإلكتروني، فيما تبلغ الكفالة الأولية 500 دينار، وتسري العطاءات لمدة 90 يوماً من تاريخ الإغلاق. وأشار إلى أنه سيتم فتح مظاري العطاءات يوم الاثنين الموافق 25 مايو 2026 في تمام الساعة الواحدة ظهراً بمقر الصندوق، بحضور مقدمي العطاءات أو من يمثلهم، علماً بأن حضور الممارسين اختياري. وأكد الصندوق أن الممارسة غير قابلة

## ارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول الخليج بنسبة 1,1% في الشهر الماضي

# «المركز»: الأسهم الكويتية تتعافى في أبريل.. لتواكب الثقة بالتعافي الاقتصادي

إيران وخروج دولة الإمارات من منظمة أوبك. ويعد إعلان الإمارات التركيز من جديد على المتغيرات الجيوسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتسهم هذه الخطوة للإمارات بزيادة الإنتاج من احتياطاتها منخفضة التكلفة مع تحدي تماسك منظمة أوبك في الوقت نفسه. وقد حافظ صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر في أبريل 2026، على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2026 عند 3,1% على أساس سنوي، على غرار التقديرات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2025.

خلال الشهر ليصل إلى 4,40%، مما يعكس المخاوف المتزايدة بشأن التضخم على المدى القريب. وكان هذا الارتفاع مدفوعاً في المقام الأول باستمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتطول أمد التوترات في الشرق الأوسط. ولفت التقرير إلى أن أسعار النفط (خام برنت) تراجعت خلال الشهر، لتستقر عند 114 دولاراً للبرميل، مما يعكس انخفاضاً شهرياً بنسبة 3,7%. وخلال الشهر، شهدت الأسواق تقلبات شديدة، حيث ارتفع خام برنت إلى أعلى مستوى قياسي خلال اليوم بلغ 126 دولاراً للبرميل في 30 أبريل، وسط تعزز محادثات وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأميركية



شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات، اللتان تمخضان معا نحو 18,4% (اعتباراً من مارس 2026) من المؤشر، بنسبة 22,8% و11,8% على التوالي. ومن بين الأسواق الناشئة، وحققت الأسواق كوريا الجنوبية وسوق تايوان مكاسب بنسبة 30,6% و22,7% على التوالي، وفي الوقت نفسه، ارتفع مؤشر شنغهاي المركب في الصين بنسبة 5,7% لهذا الشهر، مدفوعاً بنشاط التصنيع القوي في أبريل، حيث ذكرت وكالة مؤشر مديري المشتريات سجل ستاندرد أند بورز جلوبال أن مؤشر مديري المشتريات سجل 50,3 للنشر، متجاوزاً التقديرات. وقد ارتفع العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات بمقدار 10 نقاط أساس

على الرغم من تصاعد التطورات في المنطقة منذ مارس 2026، مدعومة بهوامش وقائية مالية وخارجية قوية، وأصول ثروة سيادية عالية، ومرونة في السياسات. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار لفترات طويلة قد يضغط على النمو والأوضاع المالية والتجارة والسياحة، فضلاً عن الدول ذات السيادة الأضعف التي تمتلك ميزانيات أقل قوة. واستجابة لذلك، قدمت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تدابير دعم موجهة، بما في ذلك تسهيلات السيولة وحزم دعم الأعمال وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والإعفاءات من الإيجار وتأجيل القروض

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر أبريل 2026، أن الأسهم الكويتية تعافت بدرجة كبيرة في شهر أبريل، مما يشير إلى الثقة بالسوق الكويتي بعد تراجع التوتر الجيوسياسي وإعادة فتح التجارة عبر مضيق هرمز، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 5,3% في أبريل، مع ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 3,1%.